● إنه عالم غريب .. مليء بالأسرار والألاعيب
رأس مالهم جهدهم .. أسلحتهم لا تخضع لأى قانون
أو تسعيرة .. أو انضباط !

إنها ليست قضية حرفيين فحسب!

محمد خالد

حدث أخيرا .. ومازال يحدث .. بمجرد بدء سريان قوانين تنظيم مواعيد العمل الجديدة لانضباط الشارع المصرى .. حتى كانت أول الفئات المعترضة عليها أسبقها إلى رفع أسعار منتجاتها وخدماتها .. ألا وهم الحرفيون ! وكأن فعل أو كاد الخذوا من هذه القوانين حجة أخرى لإضافة زيادات على أسعار منتجاتهم وما يقدمونه من أعمال وخدمات للجمهور .. أطلق بعضهم عليها « رسوم انضباط » !

وبالطبع العكس – وبعكس آثار كل ذلك على جيب المستهلك وكل « زبون » يتعامل معهم .. ولكن جميعا – بشكل أو بآخر .. مرتبطون بالتعامل معهم .. باعتبار الحرفيين قطاعا حيويا يوفر احتياجات المواطنين .. الضرورية والكمالية – من منتجاته وخدماته !

هذه هى المشكلة ولكنها ليست قضية حرفيين فحسب .. لكنها قضية اجتماعية وسياسية بالدرجة الأولى .. بعد أن أصبحت بكل صعوبها وأعبائها هموم الرجل العادى .

وإن محاولة لكشف أسرار هذا العالم العجيب أو أسرار هذه الفئة الحيوية وضعا هذه القضية أمام المسئولين عن القطاع الحرفى من حرفيين ومنظمين .. وتعيين لتحديد أطراف وخيوط المشكلة وملامحها علاجا صحيحا لها يثمر عن نتائج طيبة بعيدا عن أى مسكنات أو علاجات مؤقتة لأنها لن تصل بموضوعية وبجرد لتشخيص الحقيقى لأسباب المرض وتحديد العلاج الناجع .. فإن أسعار المنتجات الحرفية والخدمات الحرفية لن تتوقف عن الصعود .. وإن يكبح جماحها وتخطفها .. أى شكل من أشكال السيطرة أو التسعير !

وعالم الحرفيين غريب .. فأول محاولة لحصر عددهم قام بها جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى .. وهو جهاز حكومى يهدف إلى رعاية وتنمية الصناعات الحرفية والحرفيين وتشجيع إقامة الجمعيات التعاونية الإنتاجية .. وقد أنشىء عام ١٩٧٣ .. وقد أمكن حصر معظم الحرفيين المنتمين أى الحرفى الإنتاجى وليس الحلمى .. وعددهم أكثر من ثلاثة ملايين حرفى وأمكن تصنيفهم فى ١٢ قطاعا أهمها الأثاث المنتجات الجلدية – الملابس الجاهزة – المشغولات المعدنية – والبناء والتكميل – نقل الشحن ونقل الركاب – منتجات خامات الخليج وأنشىء لهم اتحاد تعاونى منذ سنتين فقط .. بعد أن تم تنظيمهم فى ٣٧٤ جمعية تعاونية منتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية تظلهم ١٢ جمعية تعاونية عامة . ويبلغ حجم تعاملهم حوالى ٢٠٠ مليون جنيه فى العام !

على مسئوليتى !

وقد درج العمل فى قطاع الحرفيين من قبل على نحو مفهوم يقوم على حل مشكلات الحرفيين وتقديم الخدمات المختلفة لهم من تمويل وتسويق وخلافه .. دون النظر باهتمام إلى الطرف الآخر المتعامل والمستفيد من إنتاج الحرفى .. ألا وهم المستهلكون من الذين يستهدون فى الترويج والنجاح والاستمرار لإنتاج الحرفى ؟

يقول سيد زكى أمين النشاط الحرفى بالحزب الوطنى الديمقراطى ورئيس لجنة الحكم المحلى بمجلس الشعب ورئيس الاتحاد التعاونى المركزى الإنتاجى إن السوق المصرية تعانى حاليا من غلاء فى أسعار بعض المنتجات الحرفية خاصة إنتاج الأحذية والأثاثات والملابس الجاهزة وغيرها .

ومرد ذلك فى الأساس يرجع إلى الارتفاع العالمى فى أسعار الخامات إلى جانب عدم تنظيم التعامل مع الأسواق الخارجية مما جعل هذا الارتفاع على حساب المستهلك سواء فى السعر أو فى الخامة المستخدمة !

وعلى مسئوليتى – هكذا يتعهد سيد زكى – أضع المقترحات التالية المستقاة من واقع التعامل الميدانى مع أبناء قطاع الحرفيين لمواجهة مشكلتى ارتفاع الأسعار للمنتجات الحرفية الضرورية وجودة المنتجات

● توفير الخامات ومستلزمات الإنتاج للحرفيين بالسعر المناسب والنوعية المناسبة .. من خلال دعم الدولة لهذه الخامات والمستلزمات فى مقابل حصول الدولة على المنتجات الحرفية لتسويقها وعرضها بهامش ربح مناسب مما لا يشكل عبئا على المستهلك أو إجحافا فى حق الحرفى .

● دعم الورش الحرفية الصغيرة بإدخال الأساليب الإنتاجية الحديثة وبخاصة الخامات خاصة صناعات الأثاث والجلود والملابس الجاهزة مما ينعكس على وفرة الإنتاج وجودة مواصفاته

● إن قيام الدولة بتسهيل حصول الحرفيين على الآلات والماكينات الحديثة يسهم فى تطوير الصناعات الحرفية ويقدم إنتاجا على مستوى عال وبالأسعار التى تحددها الدولة .. وذلك عن طريق الجمعيات التعاونية المنتجة والمنتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية .

● الدولة يمكن لها أن تساعد الحرفيين المنتجين والورش الصغيرة بتقديم قروض ميسرة بفائدة لا تزيد على ٣ ٪ بما لا يرهق كاهل الحرفيين أو يكون على حساب المستهلكين لمنتجاتهم .

● هذا الدعم لأبناء الحرفيين يمكن أن يسهم فى انتشار الأسواق وإقبال الحرفيين على الإنتاج المتطور .. إلى جانب خلق الكوادر الحرفية الفنية والأجيال الجديدة منهم .. خاصة أن إنتاج هذا القطاع التعاونى يصل إلى أكثر من ٢٠٠ مليون جنيه سنويا تسهم فيه أكثر من ٣٥٠ جمعية تعاونية إنتاجية .. وهم قوة بشرية مدربة يمكن أن تسهم فى دعم جهود التنمية كما يحافظ على هذه الثروة البشرية

قلت : هل تدافع عن الحرفيين فحسب أو جمهور المستهلكين وهم فى حاجة إلى هذا القطاع اليوم بعد أن تعالت الشكوى من غلاء منتجاتهم وارتفاع أسعار خدماتهم ؟

قال : إن هدفى هو مصلحة المستهلك بصفة رئيسية .. وأنا لست حرفيا أو تاجرا .. وليست لى مصلحة شخصية من بعيد أو قريب .. وقد عقدت أمانة الحرفيين اجتماعات مع جميع القطاعات الحرفية كل على حدة وجميعا مناقشة كل قطاع والحلول التى فى مقدورنا

وبقية المشاكل أرسلناها إلى كل وزير فى اختصاصه لدراستها والعمل على حلها . وعلى مسئوليتى أؤكد أن الحرفيين المنتجين بكافة قطاعاتهم لو اتجهت إليهم يد الرعاية بالدعم والتطوير مع حل هذه المشاكل وتلقى الاقتراحات التى قدمتها لك فسوف تقدم إنتاجا أوفر .. وأسعارا أرخص .. وجودة أفضل للمستهلك .

ألمست سيد زكى فى حجة الحرفيين لغلاء

متحاشيا الكلمة وراء هجرة العديد إلى الخارج قال : أنا ضد منع أى حرفى يسافر للسوق العربية وإن أية دولة صديقة مثلى فى ذلك مثل المهندس والمدرس والطبيب والمحاسب . علينا واجب قومى فى ذلك ولا شك . وللأسف عندنا قانون التدريب يحصر اختصاصه فى وزارة القوى العاملة فقط ولكن مسئولياتها محدودة . والتدريب عقوبته الحديد لا يستطيع وزارة تقويمها لتحقيق الغرض منه لذلك اقترح إنشاء جهاز أو مجلس قومى للتدريب تشارك فيه جميع الوزارات والشركات العامة والقوات المسلحة والشرطة وتوكل رئاسته لرئيس الوزراء أو الوزير المختص بالحكم المحلى .

نقص العمالة المدربة . .

والنقيض بالأستاذ محمد مبارك رفاعى نائب وزير الحكم المحلى ورئيس جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى فقال : لا شك فى أهمية التدريب بالنسبة لتكوين الحرف الارتفاع بكفاءته على النحو الذى يكفل للقطاع أن يبقى أمام منافسة التقدم الصناعى وأن يحقق الأهداف الاقتصادية المطلوبة منه

وفى هذا المجال نلاحظ وجود المشاكل الآتية . وهل أصابع يده يحددها ؟

● عدم كفاية معاهد ومراكز التدريب وبعدها عن التجمعات الصناعية والحرفية المنتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية . .

● وحدات التدريب التى أنشئت فى المحافظات لم تحقق أهدافها كاملة وعدم توافر العدد الكافى من المدربين وبنقص الخبرة والدراية الفنية بين المدربين

● عدم وجود تنسيق كامل بين كافة الأجهزة المنوط بها هذه المهام ؟

● وباعتبار أن تنمية العمالة المهنية الحرفية واستمرار توفيرها فى مختلف المهن والحرف تعتبر على أحد الأهداف الرئيسية التى تسعى الدولة إلى تحقيقها نظرا للدور الهام الذى يمكن أن تسهم به هذه العمالة فى زيادة الإنتاج وتغطية احتياجات المواطنين المتزايدة . فما هو التصور العام لرسم استراتيجية كاملة وشاملة لهذا الموضوع الهام ؟

يجيب محمد مبارك رفاعى . بادئ ذى بدء لابد أن تكون خطة التنمية واضحة فى كافة مجالاتها وبخاصة العام والاحتياجات فى كافة القطاعات وخاصة بالنسبة للعنصر البشرى من حيث النوعية والمستوى والحرف والمهن المختلفة حتى يمكن رسم سياسة لتجهيز وإعداد هذا العنصر وفقا للأسس العلمية . فضلا عن ذلك فإننا نرى ضرورة توافر البيانات والمعلومات . وإجراء حصر لعمل العمالة الحرفيين فى المهن والحرف المختلفة والاحتياجات الفعلية منها والمستويات المطلوبة من هذه العمالة . واحتياجات كل محافظة وفقا لتطورها وتنميتها

الانضباط والأسعار

قلت : لقد وردت على قوانين الانضباط زيادات ملحوظة فى أسعار المنتجات الحرفية والخدمات الحرفية . فما هو دور جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجى باعتباره أحد الأجهزة الحكومية المنوط بها رعاية وتنظيم قطاع الحرفيين ؟

أجاب : لا نستطيع أن نقول إن قوانين الانضباط قد أثرت بشكل مباشر على ارتفاع أسعار المنتجات الحرفية حيث تسمح هذه القوانين للحرفيين بالعمل داخل ورشتهم لأى وقت – والذى سمحت هو التعامل مع الجمهور اختيارا من وقت لآخر . وإن ما يلاحظ فى ارتفاع أسعار بعض الخدمات الحرفية راجع إلى استغلال من يؤدون هذه الخدمات ! ولكن عملا على زيادة فاعلية قوانين الانضباط والقضاء على أية بوادر مقصدة لزيادة أسعار الخدمات الحرفية . فإننا نقترح زيادة أحجام وسائل الإعلام بنشر وسائل وسبل تحذير لمختلف الحرف .

ويضيف أحمد رأفت عبد الفتاح وكيل وزارة جهاز الصناعات الحرفية بأن الجهاز يقوم بإنشاء واستكمال مراكز الخدمة للصناعات الحرفية التى تتوافر فيها المعدات والآلات الحديثة . كما تم إنشاء مصنع لإنتاج قوالب الأحذية سيكون له أبعاد فعال فى تطوير صناعة الأحذية تحديدا – وذلك على سبيل المثال . بالإضافة إلى وضع برامج تدريب الحرفيين على المستويات المختلفة .

وحصر وتصنيف الحرفيين وتجميعهم فى جمعيات تعاونية أو مجمعات . والوقوف على احتياجات القطاع الحرفى من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج وتم توفيرها من السوق المحلية أو عن طريق الاستيراد . وإذا كان الحرفيون فى مجموعهم مؤثرين اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا فى عامة الشعب بلا استثناء . والحرفى لا يدخر شيئا إلا جهده . فإذا حدثت أزمة فى أية سلعة أو تذبذبات فى الأسعار . فإن أثرها ينعكس مباشرة على المنتجات الحرفية . ويشكو فى النهاية المستهلك . ويكشف الغموض عن أسرار هذه القلة أحمد شلبى سكرتير عام الاتحاد التعاونى المركزى للصناعات الحرفية فيقول : إن النشاط الحرفى لا يمكن غير العرض والطلب . وليس للحرفيين من مطلب سوى أن توفر لهم الخامة بأسعار مناسبة وعمال التسويق فى جميع مراحل العمل الإنتاجى وتوفير التمويل . . . هذه الأمور إذا توافرت فستظل تحكم السيطرة على الأسعار . وأى اضطراب سيؤثر على التغير فى أسعار المنتجات الحرفية !

ويطالب أيضا بالنسبة للمنتجات وضع نظام مستقر على الأقل كل ٦ شهور لأسعار سلع الخامات . وهناك خامات تؤثر على سلع المنتج مثل الخشب والخشب لابد أن تتدخل الدولة ضمن مجموعة السلع المدعمة وتوفرها حتى تستقر فى السوق وأيضا تقلل شكوى المستهلك !

كما أن التمويل غير متاح إطلاقا للأفراد الحرفيين على مستوى الجمهورية إلا بضمانات عقارية . وبالتالى يضطر الحرفى لشراء الخامات من السوق السوداء بأسعار أعلى من التحرر من طريق الكميالات ! والتاريخ والحديث مازال يسجل الاتحاد التعاونى للحرفيين – أن يوضع نظام لكافة البنوك لتتجه إلى تمويل القطاعات الحرفية فى مصر بقروض ميسرة بقيام الجمعيات التعاونية المنتمين إليها . أو بضمان الآلات أو الورش . . بدلا من الحاجة إلى تمويل القطاع الاستهلاكية التى ينتهى منتوجها بعد « الأكل » ! وأن توضع بعد ذلك عقوبات رادعة لمن يستغل الإنسان المصرى ؟

ويعلن أننا كاتحاد نحاول مستعدون أن نغطى أسواقنا بمنتجاتنا من الصناعات الحرفية من ملابس جاهزة وأحذية وأثاث وغيرها ومطلوب من المحاليل الشاملة أن توجد لنا منافذ رئيسية لها بالمنتجات بأسعار فى متناول كل مواطن .

قلت : كيف يخدم القطاع الحرفى – الخدمى والإنتاجى – المستهلك دون استغلال ؟

قال : مهمة الاتحاد لجمعياته التعاونية تنمية النشاط الحرفى فى مصر ليس لصالح الحرفيين بل لصالح المستهلك فنحن لا نسعى قط على حساب عامة الناس . وعندنا من الضوابط للجمعيات دون انحراف الجمعيات التعاونية الإنتاجية حتى لا تتحول إلى جمعيات للربح بل خادمة للمستهلك وإذا حدثت زيادة فى السلع فهى زيادة فى أسعار الخامات . وكذلك فى الأجور فهى نتيجة لارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية . فنحن لسنا ساكنين فقط ! والساكنون لا يحللون القطاع الحرفى . والجمعيات التعاونية لا تزيد القيمة المضافة على السلع التى تنتجها تسلم للقطاعين العام والخاص على ٢٪ من جميع الخامات ومراحل الإنتاج . وعندنا الميزانيات الدالة على ذلك . ونحن نقضاء على موجة ارتفاع أسعار المنتجات الحرفية متجهون إلى التوسع فى المعارض ومراكز التوزيع . .

ويلتزم أحمد شلبى فى مواجهة من حاولوا رفع أسعارهم فى ظل قوانين تنظيم العمل الجديد بأن القطاع الحرفى التعاونى ملتزم بعدم رفع أسعار منتجاته لو أن الدولة مدت يدها عن طريق مساعدة الحرفيين بتقديم كافة مستلزمات الإنتاج بأسعار مدعمة وفتح المجال أمامهم لتسويق إنتاجهم على مستوى الجمهورية .

سيد زكى

محمد مبارك رفاعى

احمد رأفت

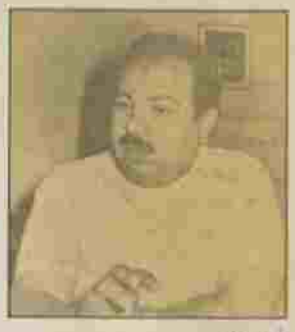

أحمد شلبى